

لقاء ثان بين الحريري وفرنجية؟

التقى الرئيس سعد الحريري والنائب سليمان فرنجية مجدداً خارج لبنان مساء الجمعة الماضي، وفيما يحضر الحريري سلسلة من الزيارات لشخصيات مسيحية للرياض، يقترب إعلان رئيس حزب القوات سمير جعجع ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية



الحريري يحضر للجميلك زيارة السعودية (مروان طحطم)

بعد اللقاء «الباريسي» أواخر شهر تشرين الثاني من العام المنصرم، التقى الرئيس سعد الحريري ورئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية خارج لبنان مجدداً الأسبوع الماضي، لمناقشة آخر المستجدات حول مسعى الحريري لدعم ترشيح فرنجية لرئاسة الجمهورية. وبينما تؤكد مصادر متابعة لـ «الأخبار» حصول اللقاء في أوروبا من دون الإفصاح عن التفاصيل، نفت مصادر بارزة في تيار المردة حصوله، بدورها، نفت مصادر بارزة في تيار المستقبل حصول اللقاء، مشيرة إلى أن «الرئيس الحريري لم يترك السعودية وعلى حد علمنا النائب فرنجية لم يترك لبنان»، وقالت المصادر إن «اللقاء لم يحصل



جعجع يجهز الأرضية لإعلان ترشيح عون ويرى الرئاسة له آذار

بنسبة 99%، والـ1% المتبقية من أجل راحة الضمير».

في المقابل الآخر، يترك مسعى الحريري بالغ الأثر على العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية. ومع أن التقارب بين القوات والتيار الوطني الحر سابق لمسعى الحريري بأشهر عدة، إلا أن التطورات المتسارعة تؤكد أن مسألة إعلان رئيس القوات سمير جعجع ترشيح رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون للرئاسة باتت مسألة وقت، وليست مرتبطة بإعلان الحريري ترشيح فرنجية رسمياً. وفيما لا يتوانى جعجع عن حشد صفوف



حزبه وشرح موقفه من مسألة ترشيح عون أمام قاعدته الحزبية من خلال اللقاءات والاجتماعات الموسعة، والتي حصل آخرها بداية الأسبوع الماضي، أكدت مصادر لـ «الأخبار» أن السفير السعودي

في بيروت علي عواض العسيري يبذل جهداً مع جعجع حتى لا يقدم على خطوة إعلان ترشيح عون. وكشف موقع «لبنان أون لاين» المقرب من القوات اللبنانية قبل يومين عن لقاء عقده جعجع مع

خمس كادراً يوم الثلاثاء الماضي لشرح أسباب ترشيحه عون. وقال جعجع بحسب الموقع إن «تسوية الحريري - فرنجية لو نجحت، كانت ستكرس إعادة إحياء فاضحة للمحور السوري-الإيراني

في لبنان»، معتبراً أن «فرنجية هو رأس حربة لهذا المحور». ورأى أن «المبادرة كرست واقعاً لا يمكن تخطيه وهو أن رئيس الجمهورية المقبل سيكون من فريق 8 آذار... وسوف نميل بطبيعة الحال إلى

حالة طوارئ في صيدا

آمال خليب

توقع مفتي صيدا الشيخ سليم سوسان الإفراج اليوم عن يوسف كليب والفلسطيني محمود فناس، الموقعين لدى فرع المعلومات منذ مساء الخميس الفائت بعد شكوى تقدم بها ضدهما لدمه على صفحاتهما على موقع الفيسبوك. عناصر من فرع المعلومات تعقبوا مساء الخميس الفائت كليب الذي كان موجوداً في مقهى، وفناس الذي كان في مكان عام، واقتادوهما مخفوريين. التوقيف جرى بعد ساعات من قيامهما بمشاركة تعليق على صفحاتهما (على فيسبوك)، على خلفية دعوة سوسان إلى التبرع

في مساجد صيدا لأهل مضايا، يقول المتشور: «دعا المفتي سوسان خلال العدوان على غزة إلى التبرع مرتين، في تموز وفي آب. وفي 4 أيلول 2014 سلم التبرعات التي جمعت خلال شهر آب وكانت بقيمة 56 ألف دولار. ولم يسأل أحد عن التبرعات التي جمعت في شهر تموز وقيمتها 66 ألف دولار لأن سوسان وضعها في حساب خاص في فرع بنك البركة في صيدا باسمه وباسم زوجته». وبعد اتصالات تهديد من خصوم ونصائح من أصدقاء، أزال كليب وفناس التعليق. مع ذلك، أوقف بعد ساعات. مصادر مواكبة أشارت لـ «الأخبار» إلى أن القوى الأمنية أوقفت الشابين قبل أن يتقدم سوسان بالشكوى، بيومين.

هنا تثار التساؤلات، إذ إن كليب عضو اللجنة المركزية في التنظيم الشعبي الناصري، فيما فناس محسوب على سرايا المقاومة. تقول المصادر إن رئيس التنظيم أسامة سعد «لم يحط بعلم مسبقاً بتوقيف كليب على الطريقة اللبنانية». سوسان «وعد سعد بعدم رفع شكوى ضد كليب، لكنه نكث بوعده أمام مطلب النائبة بهية الحريري برفع الشكوى» بحسب المصادر. اليوم، يستعيد كليب وفناس حريتهما. لكن توقيفهما أثار جدلاً واسعاً في صيدا. ما هي تداعيات توقيفهما على المشهد السياسي الصيداوي، وخصوصاً أن سعد تميز بدعمه لسوسان برغم أن

الأخير محسوب على الحريري؟ وماذا اقتضت ردة الفعل على التعليق بتوقيف الناشئ، بدلاً من فتح تحقيق بالإخبار الذي تضمنه حول تبرعات غزة التي توصل إلى تعقب مصير تبرعات مضايا التي جمعت في مساجد صيدا خلال صلاة الجمعة وبلغت قيمتها 67 ألف دولار أميركي؟ ومن يتحمل مسؤولية التجاوز القانوني الذي ارتكب بحق كليب وفناس بتوقيفهما من دون استدعائهما مسبقاً لاستجوابهما حول ما كتبه بدلاً من توقيفهما؟ تضامناً مع كليب، أنشأ عدد من رفاق كليب في التنظيم مجموعة باسم «ضد كم الأفواه، الحرية ليوسف كليب». وأصدرت بياناً جاء فيه:

«لا يلبق بالمفتي سوسان أن يعالج مسألة اتهام له في ذمته المالية طرحت في وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني بهذه الطريقة». وتساءل: «أين هي دولة القانون والقضاء؟ أن تقدم الأجهزة بأسلوب مافيو على اعتقال مواطنين وزجهم في السجن بسبب رأي ذكره على وسائل التواصل الاجتماعي، أو أبدوا إعجابهم به، وإن فيه اتهاماً لأي كان، يشكل اعتداء على الحريات في دولة طالما تغنى أهلها وسياسيوها ببلد الحريات وأولها حرية الرأي. وهل رجال الدين ومنهم المفتي الشيخ سوسان، أنبياء معصومون لا يخطئون؟». تجدر الإشارة إلى أنها ليست